أنباء سورية

تحالف العشائر العربية والتركمانية: تسليم «داعش» الرقة لـ «ب ي د» لعبة

بوتين «متخوف» من تقسيم سورية.. و«قسد» تسيطر على «المنصورة»

طفل سوري بسلة دراجة هوائية يقودها والده في مخيم الزعتري امس الأول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن قلقه من احتمال تقسيم سورية، مشددا على ضرورة أن تصبح مناطق خفض التصعيد نموذجا للحوار السياسي مستقبلا للحفاظ على وحدة أراضي سورية، على حد قوله.

وأضاف بوتين أن هناك تخوفا محددا من احتمال تحول تلك المناطق إلى نماذج لتقسيم البلاد في المستقبل»، مشددا على أن موسكو تأمل ببدء شيء من الحوار أو التفاعل بين تلك المناطق والنظام في دمشق.

وأعرب عن ثقته بأن الحوار بين النظام في دمشق والمعارضة المسلحة أمر ممكن كممارسة واقعية في مناطق خفض التصعيد أيضا.

وأكد بوتين تطابق مواقف روسيا وتركيا في قضايا كثيرة تتعلق بالملف السوري، مبينا أنه «لولا التفاهم التركي الروسي لما كان لوقف إطلاق النار واتفاق إنشاء مناطق خفض التصعيد أن يتحقق».

الى ذلك، أعلنت «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة من التحالف الدولي، امس بسط سيطرتها الكاملة على بلدة المنصورة في ريف الرقة الغربي.

وذكرت قيادة القوات ـ في بيان على فيسبوك، وفقا لقناة (روسيا اليوم) ـ أن القوات المشاركة في العملية اقتحمت البلدة التي تقع على الطريق بين مدينتي الرقة والطبقة بعد اشتباكات عنيفة مستمرة منذ يومين، أسفرت عن القضاء على عدد من إرهابيي «داعش».

ولم يذكر البيان أي معلومات عن خسائر في صفوف مقاتلي «غضب الفرات».

يشار إلى أن ممثلي «قوات سورية الديموقراطية» كانوا قد أعلنوا، قبل شهر، أن بلدة المنصورة تشكل هدفا رئيسا لمقاتليهم في ريف الرقة الغربي بعد تحرير مدينة الطبقة وسد الفرات.

في غضون ذلك، أعرب تحالف العشائر العربية التركمانية في سورية، أن تسليم تنظيم «داعش» الإرهابي مدينة الرقة (شمال)، لتنظيم «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابي سيكون لعبة، معربا عن رفضه لها.

جاء ذلك على لسان عمر دادا، نائب رئيس تحالف العشائر العربية التركمانية، بحسب «الأناضول»، وأضاف: «نعلم جيدا أن احتمال انسحاب داعش من الرقة وتسليمها لتنظيم ب ي د الإرهابي هي لعبة، ونرفض ذلك بشكل قطعي».

وشدد على أن السوريين لن يقبلوا بسيطرة «ب ي د» على الرقة، معربا عن إدانته للولايات المتحدة التي «هيأت الأرضية ل«ب ي د»في هذا الإطار.

وأكد أن إخراج الولايات المتحدة والموالين لها، تنظيما إرهابيا (من الرقة) وإدخال تنظيم إرهابي آخر، يشير إلى مدى تجاهلهم لرغبات وطموحات الشعب السوري.

ولفت إلى أن الهدف من سيطرة «ب ي د» على الرقة، تأتي في إطار مساعي تغيير التركيبة السكانية للمنطقة، داعيا دول العالم وعلى رأسها تركيا للوقوف ضد هذا الخطر.

من جانبها، أعلنت قوات الحشد الشعبي العراقي امس تحرير قرية حدودية مع سورية غرب قضاء البعاج في محافظة نينوى من قبضة تنظيم «داعش» الإرهابي. وقال ـ وفقا لقناة (سكاي نيوز) ـ إن قوات الحشد الشعبي حررت قرية جاير غلفاس الحدودية غرب البعاج ورفعت العلم العراقي فوق مبانيها.

الى ذلك، كشفت وثيقة لوزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، عن تخصيص مليار و769 مليون دولار لتدريب وتجهيز قوات عراقية وسورية، في إطار ميزانية الوزارة لعام 2018.

ووفقا للوثيقة، فإن المبلغ سيخصص من ميزانية «العمليات الخارجية»، التي تبلغ 64 مليارا. وبحسب الوثيقة، فإن حصة العراق تبلغ مليارا و269 مليونا، وسورية 500 مليون.

وأشارت الوثيقة إلى تدريب أكثر من 25 ألف مسلح في سورية لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، فيما سيتم تدريب خمسة آلاف آخرين في إطار الميزانية الجديدة.

وفي برنامج التدريب والتجهيز في سورية، سيخصص 393 مليونا للسلاح والمعدات، من ضمنها أسلحة ثقيلة، مثل مضادات الدروع وقاذفات الصواريخ.

وتستخدم الوثيقة عبارة «المعارضة المسلحة التي خضعت للفحص»، لوصف المجموعات التي ستحصل على السلاح.

ويتوقع أن يذهب جزء كبير من الأسلحة إلى قوات «سورية الديموقراطية التي يقودها تنظيم «ب ي د/ ي ب ك»، الامتداد السوري لمنظمة «بي كا كا» الإرهابية.

الى ذلك، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن روسيا تولي اهتماما خاصا للمسألة الكردية، مشيرا إلى أن الأكراد يحاربون الإرهاب بنشاط في كل من العراق وسورية.

وقال لافروف خلال لقائه رئيس وزراء إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني، على هامش منتدى بطرسبورج الاقتصادي الدولي، كما أفادت وكالة أنباء «نوفوستي» امس: «إن روسيا تولي اهتماما خاصا لتطورات الأوضاع في المنطقة وللمسألة الكردية بشكل عام».

وأضاف: نريد أيضا أن نبحث التعاون الاقتصادي الجاري بين الشركات الروسية والكردية في العراق، خصوصا في مجال الوقود والمحروقات.

وأكد لافروف لرئيس وزراء إقليم كردستان العراق أن موسكو تثمن عزم حكومة إقليم كردستان العراق على التعاون ومهتمة بهذه المشاريع.

لافروف: روسيا تولي اهتماماً خاصاً بالمسألة الكردية

أنباء لبنانية

الرئيس اللبناني وقعّ مرسوم فتح الدورة.. فمتى يحدد بري الجلسة التشريعية؟

عون: الشعب مقتنع بأن الدولة فاسدة بكل إداراتها!

الرئيس ميشال عون خلال حفل الإفطار الذي أقيم في بعبدا بحضور الرئيس نبيه بري والرئيس سعد الحريري وشخصيات رسمية ودينية (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

متفق عليه ان لقاءات ما قبل الافطار الرمضاني الرئاسي في بعبدا اخرجت قانون الانتخابات من عنق الزجاجة، كيف ومن كان صاحب العصا السحرية؟ ليس مهما بالنسبة للبنانيين، المهم بالنسبة اليهم وصول الناخبين عبر هذا القانون الى صناديق الاقتراع.

الخطوة التفاهمية الاولى تمثلت في توقيع الرئيس ميشال عون لمرسوم فتح الدورة الاستثنائية لمجلس النواب اعتبارا من الاربعاء 7 الجاري حتى 20 منه ضمنا، مع جدول اعمال حصري بقانون الانتخاب وحده، والذي لولا التفاهم حوله لما وقع الرئيس عون مرسوم الدورة.

وقد اعلن عن توقيع المرسوم قبل ساعتين من لقاء الرؤساء ميشال عون ونبيه بري وسعد الحريري في بعبدا على هامش الافطار الرمضاني حتى لا يقال ان المجتمعين اقنعوا رئيس الجمهورية بما لم يكن مقتنعا به، وبالاعلان عن توقيع المرسوم قبل الاجتماع الثلاثي، ما يعني ان قناعة الرئيس ذاتية.

وفي خطابه بالمناسبة الرمضانية، تحدث رئيس الجمهورية عن الهدف الاساسي لعهده الا وهو بناء الدولة القوية واستعادة الثقة التي هي شعار الحكومة، «لأن الشعب اللبناني مقتنع بأن الدولة فاسدة بجميع اداراتها»، واعدا بانجاز قانون الانتخابات خلال الايام الآتية، والذي سيكون بداية استعادة الثقة، لأنه سيرهن عن ارادة تحسين التمثيل الشعبي.

وتوجه عون بدعوة صريحة للجميع بتقديم مصلحة الوطن على كل المصالح الاخرى، وقال ان قدر لبنان ان يكون جغرافيا وسط منطقة بركانية، وان استكانت حممها لفترة، فتثور لفترات، وما بين استكاناتها وثوراتها يخط تاريخنا مثقلا بأحماله، مثخنا بجراحه، وفخورا بانجازاته.

وتطرق عون الى مسيرته السياسية معتمدا خيار «لبنان اللبناني» الذي لا شريك له في ارضه ولا وصي على قراره، كما دعا الى تعزيز الوحدة الوطنية عبر سد الثغرات في نظامنا السياسي من خلال ارساء التوازن فيه. واشار الى ما يشهده العالم من «تطرف متبادل»، حيث الغرب يعمم على الاسلام تهمة الارهاب، والاسلام يتهم الغرب باطلاق وتغذية الاسلاموفوبيا، وهنا يبرز دور لبنان الرسالة. وبعد الافطار وقبيل المغادرة، قال الرئيس نبيه بري للصحافيين «كل شي منيح».

اما الرئيس سعد الحريري فقال انه تم الاتفاق على كادر القانون الانتخابي، وان هناك لجنة ستتولى التفاصيل والامور النهائية. وبعد المأدبة، عقد الرئيس عون خلوة مع النائب وليد جنبلاط تم خلالها عرض المستجدات الداخلية بعدها قال جنبلاط: اللقاءات مع فخامة الرئيس صريحة دائما، والاجواء ايجابية، واعتقد اننا مقبلون على قانون انتخاب جديد، لا للتمديد ولا للستين، اذن.. السهرة مباركة.

اشارة جنبلاط هذه اكدت على انكسار الجليد بين الرئيس عون والنائب جنبلاط، وهو ما قد يترجم ايجابيا على صعيد التحالفات الانتخابية.

«الأنباء» سألت مصدرا في تيار المستقبل عن موعد لقاء مماثل بين الرئيس الحريري والنائب جنبلاط بعد معركة التصريحات الاخيرة بينهما، فأجاب: ما بين الحريري وجنبلاط زوبعة في فنجان.

رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع توقع من جهته الوصول الى قانون الانتخابات قبل 19 الجاري.

غير ان الاوساط السياسية المتابعة في بيروت ترى لـ «الأنباء» ان ما تم الاتفاق عليه يؤسس لبحث جدي امام اللجنة الوزارية المصغرة التي تم تأليفها، لكن ما قد يتطلب الكثير من الجدل التمديد الضمني للمجلس لمدة سنة، بذريعة ان التدريب على النسبية لا يسمح باجراء الانتخابات قبل الربيع المقبل، وهو ما ابلغه الوزير نهاد المشنوق صراحة الى رئيس الجمهورية، علما ان الوزير جبران باسيل تحدث عن التمديد لستة اشهر، فيما تعتبر القوات اللبنانية ان التمديد لثلاثة اشهر.

وبعد لقائه الرئيس بري، قال الوزير المشنوق ان تدريب الموظفين من قبل الامم المتحدة يتطلب ثلاثة اشهر، وبالتالي ان الحد الادنى المطلوب من 6 الى 7 اشهر.

في المقابل، قال رئيس حزب الكتائب سامي الجميل ان اركان السلطة وبحجة التحضير للانتخابات يريدون التمديد سنة ليتمكنوا من خلالها من تلزيم النفط والانتهاء من صفقة البواخر الكهربائية وربما صفقة الانترنت، واعدا بمواجهة الفساد (يذكر ان الجميل انسحب من الافطار الرئاسي لعدم رضاه عن المقعد المخصص له).

الاوساط المتابعة تساءلت عبر «الأنباء» عن موقف الرئيس نبيه بري حيال قرار الرئيس عون ان يبدأ مرسوم الدورة الاستثنائية للبرلمان في 7 الجاري بدلا من 5 منه، حيث الموعد الذي حدده بري للجلسة التشريعية.

وفي تقدير هذه الاوساط فان جلسة 5 الجاري باتت بحكم المؤجلة، لكن بري سيرد الى الخطوة الرئاسية بتعيين موعد خارج السابع منه ليؤكد ان مجلس النواب سيد نفسه.

الى ذلك، القانون الجديد جعل مدينة صيدا وقضاء جزين دائرة انتخابية واحدة، فيما جرى ضم قرى قضاء شرق صيدا ذات الغالبية المسيحية الى دائرة الزهراني ـ صور، بنت جبيل، الامر الذي فاجأ بلديات شرق صيدا المتحدة مع بلديات صيدا الزهراني، التي رفضت من حيث المبدأ لكنها لم ترفع الصوت بعد، حتى لا يساء فهم موقفها سياسيا، فقرى شرق صيدا ترتبط عمليا واداريا بمدينة صيدا.

مصادر تصف لـ «الأنباء» علاقة الحريري بجنبلاط بـ «زوبعة في فنجان»

سامي الجميل: تمديد ضمني للمجلس حتى السنة ريثما ينجزون الصفقات

تحليل إخباري

الاتفاق على قانون الانتخابات الجديد: هدنة سياسية.. وخارطة تحالفات جديدة

بيروت: إنه الإنجاز الأول والأبرز في عهد الرئيس ميشال عون. ومن هنا تبدأ الانطلاقة الفعلية للعهد: قانون الانتخابات الجديد الذي طار انتظاره.. قبل هذا الإنجاز كانت إنجازات لا يعتد بها وأبرزها التعيينات في المراكز الأمنية والعسكرية والمالية.. وبعده ستحقق إنجازات لا ترقى الى مستوى هذا الإنجاز الوطني وأبرزها موازنة العام 2017 وسلسلة الرتب والرواتب.

الرئيس ميشال عون هو الرابح الأول بالتأكيد، لأنه نفذ ما التزم وتعهد به لجهة إجراء الانتخابات النيابية المقبلة على أساس قانون جديد، ولأنه ضمن وضعا مستقرا لعهده الذي بدت انطلاقته متعثرة ومرتبكة بسبب أزمة قانون الانتخابات. وهذا الاستقرار السياسي الناجم عن انتهاء «أزمة القانون» وما رافقها من توترات وتجاذبات سينسحب إيجابا على الوضع الاقتصادي الذي كان يتحين مثل هذا الانفراج.

كان من المهم و«من المنطقي» استكمال التسوية السياسية التي أفقلت «الفراغ الرئاسي» وانتخبت رئيسا للجمهورية وجاءت بحكومة وحدة وشراكة، فهذه التسوية تظل ناقصة ومجتزأة وستكون عرضة للتآكل والتحلل فيما لو وقفت عند عتبة المجلس النيابي ولم تنتج قانون انتخابات جديدا هو في أساس تصحيح التمثيل الشعبي والتوازن الوطني والمسار التطبيقي لاتفاق الطائف.

والآن مع اكتمال عناصر ومرتكزات التسوية: رئيس جديد، حكومة جديدة، قانون انتخابات وبرلمان جديد (ولو بعد حين)، يكون «العهد» أنقذ مصداقيته وتفادى «انتكاسة» مبكرة وموجعة، ويكون المسيحيون أحرزوا وضعا متقدما في اتجاه تصحيح خلل العقدين الأخيرين ومحو ما تبقى من آثار مرحلة الوصاية. وبعد إيصال «الرئيس القوي» الى قصر بعبدا، وتشكيل حكومة لهم فيها كتلة وازنة (13 وزيرا)، فإنهم توصلوا الى تحقيق مطلبهم الأول (قانون الانتخابات) وحل مشكلة مزمنة (خلل التمثيل والتوازن). صحيح أن القانون الجديد لا يؤمن لهم المناصفة الفعلية (64 نائبا) ولكنه قانون «أفضل الممكن» ويحسن من قدراتهم التمثيلية والسياسية مقارنة بما كان عليه الحال مع قانون الستين. وهذا الإنجاز يحسب لـ «الثنائي المسيحي» الذي أثبت أن اتفاقه لم يكن على قياس معركة رئاسة الجمهورية وينتهي معها، وإنما له مفاعيل مستقبلية وترجمات سياسية لوضع مسيحي لم يعد يحتمل العودة الى الوراء، وإذا كان وصول الرئيس عون الى رئاسة الجمهورية أسهم في إحداث هذا الفارق بين وضع مسيحي كان يسلك مسار انحدار وصار في مسار صعود، فإن دور القوات اللبنانية كان فاعلا ومؤثرا في إحداث هذا التحول في مسار معركة الرئاسة (ترجيح كفة عون) وفي مسار معركة قانون الانتخابات (إخراجه من عنق الزجاجة).

وإذا كان التيار الوطني الحر نجح في رفع سقف التفاوض، فإن القوات اللبنانية نجحت في اختيار التوقيت المناسب للتدخل مع دخول المعركة أشواطها الأخيرة الحاسمة وحاجة الجميع الى تفادي الأزمة والوضع الأسوأ في مرحلة احتدام الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة. ولكن قانون الانتخابات ليس إنجازا مسيحيا فقط ولا يعود الفضل فيه فقط لجهود الثنائي المسيحي فقط. فهذا الإنجاز أولا لحزب الله الذي قاد معركة المفاوضات الصعبة من خلف الستارة وأوكل الى الرئيس بري المهمة وأعطى إشارة الحسم لمصلحة قانون ينقل النظام الانتخابي من «الأكثري» الى «النسبي» لأول مرة في تاريخ لبنان. وهذه خطوة أولى نوعية قابلة للتطوير في المستقبل. وكان واضحا أن حزب الله الذي أطلق منذ البدء الكلمة السحرية «النسبية الكاملة» وثبت عليها، يريد تهدئة اللعبة ولا يريد مشاكل في الداخل طالما أن معركته المصيرية مستمرة في سورية وهو من دفع باتجاه تدوير الزوايا وأقنع بري بقبول تصغير الدوائر.

ولا يمكن إغفال دور الرئيس سعد الحريري الإيجابي، إن لجهة ممارسة الحياد الإيجابي وإعطاء التسهيلات والاستعداد للسير بأي قانون يتفق عليه الآخرون بغض النظر عن الأسباب التي تدفعه الى التساهل والتسهيل، وما إذا كانت مرتبطة بأوضاع خاصة وحسابات الاستمرار في رئاسة الحكومة وفي الشراكة مع الرئيس عون طيلة العهد.

القانون الجديد للانتخابات يخلق مساحة استرخاء سياسي ويفتح هدنة سياسية طويلة حتى إجراء الانتخابات المقبلة التي ستجري في ربيع العام 2018 ليس فقط على أساس قانون جديد، وإنما أيضا على أساس علاقات وتحالفات جديدة تؤسس لقيام خارطة نيابية جديدة.